

العنوان:	الأحكام القانونية والأخلاقية المنظمة لمهنة الصيدلة : دراسة فقهية مقارنة
المؤلف الرئيسي:	عبدالله، يوسف عبدالله الطيب
مؤلفين آخرين:	البدوي، إبراهيم حسب الرسول(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2012
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 483
رقم MD:	561195
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والقانون
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الفقه المقارن، مهنة الصيدلة، القانون الوضعي، الفقه الاسلامي، الاخلاقيات المهنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/561195

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مقدمة

تمهيد :

إن الصيدلة قديمة قِدم معرفة الإنسان للعقاقير والنباتات الطبية . فالإنسان الأول في تجواله بحثاً عن غذائه بين الأشجار والحشائش (النباتات) لابد وقد قابل منه ما لا يستتسقه فتحاشاه وما ضره فتجنبه ، ومن معلوماته هذه عن تلك النباتات كانت أول المعرفة بالنباتات الطبية والعقاقير. ومن ملاحظاته ومشاهداته عما نتج عن تعاطي هذه النباتات كانت أول المعرفة عن الطب ومن هنا عُرف العشّاب [Herbalist] الأول ونشأت صناعة العقاقير والصيدلة[١] .

ومع قِدم الصيدلة فإنها كانت وما زالت من أكثر العلوم أوالمهن التي تحتاج إلي المتابعة والمراقبة ، ووضع الضوابط التي تنظم ممارستها ، ويحتاج العاملون فيها (الصيادلة) للمساءلة والعقاب إذا تجاوزوا الحدود المقبولة في الممارسة السليمة . وكانت وما زالت الضرورة تفرض إبعاد كل الذين ليس لديهم المعرفة الكافية لممارستها ، أو الذين ليس لهم خلق يعصمهم من السلوك الذي يضر بالمرضى الذين يسعون إليهم طلباً لمساعدتهم ، أو يقصرون في خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه ، أو بمهنة الصيدلة ذاتها ، أو يشينون سمعة العاملين بها ، وقد تطورت بتطور علم الصيدلة الأحكام القانونية والأخلاقية التي تنظم مهنة الصيدلة.

و قبل تعريف الصيدلة وتحديد طبيعتها علماً وممارسة ، والتحدث عن الضوابط التي تحكمها ، وقبل الدخول إلي موضوع بحثنا ، ومن أجل بيان خطورة الصيدلة ، نريد التطرق لواقعة معينة ، تكشف بوضوح معني ما أشرنا إليه في استهلالنا عن خطورة الصيدلة وتبين كيف تعامل معها الناس في السابق .

قال يوسف بن إبراهيم : حدثني زكريا بن الطيفوري قال : (كنت مع الإشفين في

---

١ . الدكتور / محمد حسين كامل بالإشتراك مع عدد من العلماء (الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب) من إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . من غير تاريخ إصدار . صفحة ٢٧٤

معسكره . وهو في محاربة بابك . فأمر بإحصاء جميع من في عسكره من التجار وحوانيتهم وصناعة رجل رجل منهم . فرفع ذلك إليه فلما بلغ القراءة بالقارئ إلي موضع الصيادلة قال لي : (يا زكريا ضبط هؤلاء الصيادلة عندي أولي ما نقدم فيه . فامتحنهم حتى تعرف منهم الناصح من غيره ومن له دين ومن لا دين له) فقلت : (أعز الله الأمير إن يوسف لقوة الكيميائي كان يدخل علي المأمون كثيراً ويعمل بين يديه . فقال له يوماً : (ويحك يا يوسف ليس في الكيمياء شيء) . فقال له : (بلى يا أمير المؤمنين وإنما آفة الكيمياء الصيادلة) . قال له المأمون : (ويحك وكيف ذلك) ؟ فقال : (يا أمير المؤمنين إن الصيدلاني لا يطلب منه شيئاً من الأشياء إلاّ أخبره بأنه عنده ودفع إليه شيئاً من الأشياء التي عنده وقال هذا الذي طلبت فإن رأى أمير المؤمنين أن يضع اسماً لا يُعْرَف ويوجه جماعة إلي الصيادلة في طلبه ليبتاعه فليفعل) .

قال له المأمون : (لقد وضعت اسماً وهو (سقطيطا) ، وسقطيطا ضيعة بقرب مدينة السلام . ووجه المأمون جماعة من الرسل يسأل الصيادلة عن (سقطيطا) فكلهم ذكر أنه عنده وأخذ الثمن من الرسل ودفع إليه شيئاً من حانوته . فصاروا إلي المأمون بأشياء مختلفة . فمنهم من أتي ببعض البذور ، ومنهم من أتي بقطعة حجر ، ومنهم من أتي بوبر . فاستحسن المأمون نصح يوسف لقوة عن نفسه . وأقطعه ضيعة علي النهر المعروف بنهر الكلب . فهي في أيدي ورثته ومنها معاشهم . فإن رأي الأمير أن يمتحن هؤلاء الصيادلة بمثل محنة المأمون فليفعل).

فدعا الإشفين بدفتر من دفاتر (الأسروشنية) فأخرج منها نحواً من عشرين اسماً ووجه للصيادلة من يطلب منهم أدوية مسماة بتلك الأسماء فبعضهم أنكرها ، وبعضهم إدعّى معرفتها وأخذ الدراهم من الرسل ودفع إليهم شيئاً من حانوته . فأمر الإشفين بإحضار جميع الصيادلة ، فلما حضروا كتب لمن أنكر معرفة تلك الأسماء منشورات أذن لهم فيها بالمقام في عسكره ، ونفي الباقين عن المعسكر ولم يأذن لأحد منهم في المقام ، ونادي المنادي بنفيهم وبإباحة دم من وجد منهم في معسكره ، وكتب إلي المعتصم يسأله البعثة إليه بصيادلة لهم دين ومذهب جميل ومتطببين كذلك . فأستحسن المعتصم منه ذلك وبعث إليه بما سأل[١] .

---

١ . الدكتور / محمد حسين كامل المرجع أعلاه صفحة ٣٢٢

هذه الواقعة إلي جانب قيمتها التاريخية ، تعطي صورة كافية توضح كيف كان القائمون بالأمر والمسئولون عن حماية الناس يتعاملون مع الصيادلة حماية للناس من مضار الدواء . وتؤكد أن الصيدلة حتي اليوم تحتاج للمراقبة ، فلو ترك العاملون في الصيدلة علي هواهم فإن مضاراَ كثيرةً يمكن أن تحدث من وراء تصرفاتهم .

أهداف البحث :

وبحثنا هذا يهدف إلي البحث عن كيف تتم مراقبة الصيدلة وتنظيمها اليوم في بلادنا ، وكيف يتم ضبط ومراقبة عمل الصيدلي ، و كيف تتم مراقبة تصنيع الدواء في أشكال صيدلانية ومستحضرات صيدلانية آمنة ، ويتم توفير دواء صالح لإستعمال الإنسان والحيوان . ومراقبة تصنيع وتوفير المواد الأخري الشبيهة بالدواء مثل المستلزمات الطبية ومستحضرات التجميل .

إنه يبحث في الأحكام القانونية والأخلاقية المنظمة لمهنة الصيدلة في بلادنا . أي يبحث في مسئولية الصيدلي الشرعية والجنائية والمدنية ، و يبحث في القوانين واللوائح المنظمة للصيدلة ، مهنةً وتجارةً ، والتي تحكم تداول الدواء ووصفه وصرفه ، والضوابط الأخلاقية التي ينبغي أن يتحلى بها الصيدلي حتي يكون الرحمة المهداة من الله للناس . فالصيدلي كان ملاذ الناس في كل العصور ، ويجب أن يظل ملاذ الناس في بلادنا ، وعلينا أن نحمي هذه الرحمة بالقوانين السليمة والضوابط الأخلاقية الرفيعة ، وأن نرفع وعي الصيدلي بها .

وحتي نعطي صورة سليمة لذلك ، فقد بحثنا في مضمون الصيدلة ، وكيف تطورت عبر العصور خاصة عند المسلمين والعرب ، وكيف كانت الصيدلة عند المصطفي صلي الله عليه وسلم ، وكيف كان طبه ، وما هو هديه في الطب والصيدلة حتي نهتدي بهذا الهدي الرفيع . وكيف نظم الناس الصيدلة في الماضي . وإلي أين وصلت الصيدلة اليوم .

أهمية البحث

وأهمية هذا البحث تتجسد في :

أ . أنه يتطرق لمجال لا يهتم به الناس في بلادنا كثيراً ، فهو مجهول لحدود كبيرة ، بل إن العاملين فيه يستخفون بقوانينه ، و لا يلتزمون بها رغم خطورة الصيدلة ، وخطورة الدواء ، كما بيناه في الواقعة التى إبتدرنا بها حديثنا هذا . فالناس في كل تاريخ البشرية كانوا يتعاملون

مع الصيدلة بحذر شديد ، واليوم الشعوب الأخري في العالم تتعامل معها بجدية كبيرة ، أمّا في بلادنا فالأمر مختلف .

ب . يعطي صورة صحيحة للصيدلة علماً وممارسة ، ويوضح كيف أنها تدرجت عبر العصور ، من تجارب بسيطة ساذجة إلي علم رفيع ، ويوضح كيف كانت الشعوب تتعامل مع الطب والدواء ، وكيف كانت تخلطه بالسحر ، والمعتقدات الأخرى ، إلي أن تحرر العلم من كل ذلك ، وصار علماً رفيعاً ، مع بيان الضوابط القانونية والإخلاقية التي كانت تحكم الصيدلة في كل الزمان .

ج . يكشف أن الطب والصيدلة كانت عند رسول الله صلي الله عليه وسلم علماً موضوعياً بحسب قواعد العلم الطبيعي ، وأسس الكيمياء ، والطب التي كانت سائدة علي أيام بعثة المصطفي صلي الله عليه وسلم ، ويبين بجلاء موضع الإعجاز في طبه صلي الله عليه وسلم . فالرسول صلي الله عليه وسلم رجل كان أمياً ، وما كان قارئاً ، وما كان في قريته معهد للفلسفة أو الكيمياء أو الطب ، ومع ذلك كان طبه يقوم علي أساس علمي صحيح بحسب قواعد العلم الموضوعي في زمانه ، ويبين كيف كان ذلك نافعاً لمسيرة العلم الإنساني حتي اليوم . كما يبين الحكم الشرعي الذي حدده عليه الصلاة والسلام للممارسة الطب ، وأنه ما يزال الحكم الأصلح والأرفع .

د . يوضح تطور علم الصيدلة في بلادنا ، ويذكر الممارسات التي كانت سائدة فيها ، وأين وصلت الصيدلة اليوم ، ويذكر القوانين التي كانت تنظمها ، والتي تنظمها اليوم ، ويبين مواضع الإيجابيات والسلبيات في تلك القوانين ، ويقارنها بما يحدث في الدول الأخري حتي تكون مدخلاً لتطوير الصيدلة ، علماً ، ومهنة ، وتجارة .

مشكلة البحث :

تجسدت مشكلة هذا البحث الأساسية في إنعدام السوابق القضائية ذات الصلة بالدواء ، فالقوانين المنظمة للصيدلة والأدوية في بلادنا ظلت معطلة دائماً ، وما كان الناس أو الجهات المختصة يلجأون للقضاء في أي شأن له صلة بالدواء ، لهذا قلت السوابق القضائية فيه أو إنعدمت ، و لا توجد فيه غير ثلاث سوابق قضائية فقط ، كما لا توجد أي كتابات لها صلة بالدواء أو الصيدلة ذات طابع قانوني وطني . لهذا صار لزاماً علي أن أتكلم عن الموضوعات

القانونية بصبغة أكاديمية أكثر منها ممارسة عملياً علي أرض الواقع ، وهي بلا شك تشكل ضعفاً بيناً في مجال هام وخطير مثل الدواء ، ولكنني آمل أن يكون هذا البحث فاتحة خير للتعامل مع الدواء بجدية أكبر ، فالدواء لا يستحق التعامل معه بمثل هذا الإهمال .

منهج الحث :

لقد إعتمدت في هذا البحث علي :

١ . المنهج التاريخي ، وعلي دراسة تطور الصيدلة عبر العصور ، وبيان كيف تحرر الطب والصيدلة من كل المعوقات التي كانت تكتنفه من كل ناحية ، و تحرر من الممارسات التي كانت تحد من تطوره ، حتي صار علماً رفيعاً ، مع ذكر الضوابط القانونية والأخلاقية التي كانت تحكمه في كل زمان .

٢ . المنهج المقارن ، وهو مقارنة الأحكام القانونية والأخلاقية التي تنظم الدواء في بلادنا مع ما يشابهها في دول أخري ، خاصة إنجلترا بحسبانها دولة متطورة جداً في هذا المجال ، وكانت المصدر الأول لقوانين الصيدلة في السودان ، حتي تكون نبراساً لنا لنستعين بتجربتها من أجل تطوير الأحكام القانونية والأخلاقية التي تحكم الصيدلة والدواء في بلادنا .

هيكل البحث :

وقد قسمت هذا البحث إلي مقدمة ، وخمسة فصول ، و خاتمة ، وكل فصل قسمته إلي عدة مباحث ، وكل مبحث قسمته إلي مطالب ، ، والفصول الأساسية هي :

الفصل الأول : والمفاهيم الأساسية للصيدلة و تطورها

وذلك لجعل الصيدلة في نفسها معروفة و مفهومة ، ولمعرفة تطورها عبر العصور ، ومعرفة كيف تعامل الناس مع الدواء ، وكبف نظموه ، ودور العرب والمسلمين في تطوير الطب والصيدلة ، ومعرفة الطب والصيدلة عند رسول الله صلي الله وسلم ، ومعرفة هديه فيها ، وكذلك بيان الصيدلة في السودان وتطورها التاريخي ، وكيفية تنظيمها ، وذكر القوانين التي تتصل بالصيدلة .

الفصل الثاني : تعريف الصيدلي وتحديد مسئوليته الشرعية والجنائية والمدنية .

وذلك لتحديد التعريف اللغوي والقانوني للصيدلي ، و شرح مفهوم المسئوليه ، وبيان مسئولية الصيدلي في الشرع الإسلامي ، وفي القانون الجنائي والمدني ، فالصيدلي هو المهني

الوحيد الذي تحكمه قوانين مهنية خاصة ، ولكنها لا تعفيه من المسئولية الجنائية والمدنية العامة عن أخطائه ، وقد بينت ذلك ، ووضحت مسئوليته في الشرع الإسلامي لتأكيد أنها في الشرع الإسلامي كانت أحسن منها في القوانين الحديثة .

الفصل الثالث : تأهيل الصيادلة وتسجليهم والسماح لهم بممارسة الصيدلة .

وهو يبين مفهوم الطب الشرعي ومفهوم الصيدلة الشرعية ، ودور المجلس الطبي وواجباته وإختصاصاته ، وواجبات أجهزته المختلفة في تأهيل الصيادلة ، وتحديد مقررات علوم الصيدلة ، وفي اعتماد كليات الصيدلة ، وواجباته في وضع قواعد آداب السلوك المهني وتدريسها وتعميمها ، وشرحت فيه أخلاقيات المهنة منذ بداياتها عند ابوقراط وحتي اليوم ، وقواعد السلوك المهني التي أصدرها المجلس الطبي ، وسلطاته في محاسبة الصيدلي علي خرقه للقانون العام ولقواعد السلوك المهني ، كما بينت أساسيات مهارات التواصل للصيدلي وكيفية تواصله مع المرضي بمختلف طبائعهم ، ومع الطبيب ، ومع غيره من الصيادلة ، ومع الممرضين ، ومع الأشخاص الآخرين ، فمجال التواصل في الصيدلة علي أهميته لا يجد العناية المرجوة في كليات الصيدلة .

الفصل الرابع : التعامل في الدواء والمستحضرات الصيدلانية .

وفيه وضحت تكوين المجلس القومي للأدوية والسموم ووظيفتة ، واختصاصاته في كل ما يتعلق بالدواء من تسجيل ، وتقسيم للدواء إلي أدوية وإلي سموم ، وتحديد شروط تداولها . و سلطته في وضع الضوابط التي تحكم الأبحاث في الدواء وفي التصديق بها ، وسلطات المجلس في وضع الضوابط والشروط للترخيص بتصنيع الدواء ، وفيه بينت مفهوم التصنيع ومعني الممارسات التصنيعية الجيدة ، ، وبينت سلطات المجلس في تسجيل المستحضرات الطبية ، والمستلزمات الطبية ، ومستحضرات التجميل ، وسلطته في إدراج مصانع الأدوية الأجنبية ، وفي تسجيل النباتات الطبية وتحديد ضوابط وشروط تداولها .

الفصل الخامس : الترخيص بتجارة الدواء والإذن بتداوله .

إن الترخيص بتجارة الدواء والإذن بتداوله صار من اختصاص كل ولاية علي حدة ، وقد أستعنت في ذلك بقانون الصيدلة لولاية الخرطوم بحسبانه أول قانون صدر ، وما يزال هو الوحيد ، ووضّحت الجهات المختصة بتطبيقه خاصة مجلس الصيدلة بالولاية ، والإدارة العامة للصيدلة ، وبينت أنواع رخص المنشآت الصيدلانية ، وما تخوله كل رخصة لحاملها ،

والأسباب التي تجعلها باطلة ولاغية ، ووضحت معني ترويج الدواء ، وشرحت وصف الدواء وصرفه ، مقارناً بين وصف الدواء وصرفه في قانون الصيدلة والسموم لسنة ١٩٦٣ ، وبين وصفه وصرفه في قانون الأدوية والسموم لسنة ٢٠٠٩ ، وقانون الصيدلة لولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٢ ، ووضحت كيف تدنت الضوابط القانونية المنظمة لذلك ، بل ألغيت ، وذلك بهدف بيان ضرورة الإهتمام بالدواء ، ووصفه وصرفه ، فهو أخطر شيء مهما كان

وقد ضمنت الخاتمة النتائج التي خلُصتُ إليها والتوصيات التي أراها ، والتي آمل أن تكون ذات فائدة في هذا المجال . فمن رأيي أن معرفة الصيدلة ، ومعرفة قوانين الصيدلة وآدابها تحتاج للكثير من المراجعات والتصحيح حتي نضعها في المسار الصحيح . وأخيرا وضعت المراجع التي أعتمدت عليها في بحثي .

ومن رأيي أن هذا البحث سوف يجعل الصيدلة علماً ، أو مهنة ، أو تجارة أمراً واضحاً ، ويبين كيف تتعامل الشعوب الأخري في العالم معها ، وكيف ينظمونها . ويبين بصورة كبيرة ، إن لم نقل كافية ، ما يجري عليه العمل اليوم في بلادنا ، وما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل . فتنظيم الصيدلة وتنظيم التعامل في الدواء مجهولة في بلادنا ، أو مهملة رغم خطورتها وأهميتها ، ولا أدل علي ذلك من قلة المراجع والدراسات القانونية والأخلاقية ، وحتي الأبحاث العلمية ذات الطابع الأكاديمي لا تجد من الدعم ما يكفي أو يساعد علي تطويرها . كما تدل قلة السوابق القضائية ، وإنعدام السوابق التي تتصل بقواعد السلوك علي حجم إهمالها ، فالقانون لن يكون قانوناً ، ولن تكون له قيمة إذا لم يكن للقضاء فيه أحكام وآراء يمكن البناء عليها وتطويرها . لهذا تصبح الكتابة في مجال الصيدلة ، وفي مجال الدواء أمراً مهما وتستحق العناء من أجلها ، والله أسأل أن يجعل عملي هذا فاتحة خير لغيري .